فالتفات المبرد في هذا التصدير موجه إلى مسألة لغوية؛ إلى ألفاظ متقاربة في الصوت متباينة في الدلالة، ولأن هذا الأمر ليس على الأصل في وضع اللغات الإنسانية، نجده يؤكد أو يستدرك قائلاً: «على ما يوجد في كلام العرب»، كأنه يطمئن القارئ إلى أنه أمر وارد عند العرب وليس بالشاذ في كلامهم، ثم يسترسل شارحًا النظرية «لأن من كلامهم اختلاف اللفظين. . . . . إلخ».

وفي هذا التقسيم النظري يقول:

«فأما اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين فنحو قولك: ذهبت وجاء، وقام وقعد، ويد ورجل، وفرس.

وأما اختلاف اللفظين والمعنى واحد فقولك: ظننت وحسبت وقعدت وجلست وذراع وساعد، وأنف ومرسن.

وأما اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فنحو: وجدت شيئًا إذا أردت وجدان الضالّة، ووجدت على الرجل، من الموجدة، ووجدت زيدًا كريمًا علمت، وكذا ضربت زيدًا وضربت مثلاً وضربت في الأرض إذا أبعدت»[1].

فهذا تعريف الظاهرة، وقبله ذكر الحالات الأخرى للعلاقة بين الألفاظ ومعانيها. وهو تنظير لا نجد ما يشبهه في كتب الوجوه والنظائر القرآنية، ولعل مرجع ذلك هو تباين الأهداف من كل نوع، إذ تتوجه عناية المفسرين إلى المعاني القرآنية بينما يوجّه اللغويين تفكيرهم اللغوي النظري.

والمبرد ينظر إلى الظاهرة في سياق اللغة كلها «كلام العرب» ويصنف الألفاظ داخل هذا السياق، مختارًا أحد أصنافها، مخصصًا له البحث، متخذًا أمثلته من أحد نصوص لغة العرب، النص القرآني، كما أنه أشار إلى «أهمية السياق وإلى ضرورة أن ينصب مستخدم المشترك اللفظي من الدلائل ما يدل السامع على المعنى المعين الذي يعنيه»[2].

فكأن كتابه كتابٌ تطبيقي في اللغة، لا كتاب في تفسير ألفاظ القرآن خاصة.

وهو بذلك يعتبر من أوائل من ربط بين الشق اللغوي للموضوع والشق القرآني، ويلاحظ أنه كان معاصرًا للحكيم الترمذي (ت٢٨٥هـ)، وكلاهما بكتابه رائد في نظرته إلى الموضوع.

---

(١) المرجع السابق، ص٣٧.

(٢) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص١٥٠، ط٤، عالم الكتب، القاهرة ١٩٩٣م.